



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

الشمول المالي مؤشراً لتفسير كفاءة استثمار رأس المال ومدخلاً لتحليل الخطر – بالتطبيق على المصارف العراقية للمدة 2017-2023

أ.م.د. بسام أحمد عبدالله

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة دهوك

bassam.abdullah@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد اهمية مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما الوصول والاستخدام ومؤشراتها الفرعية على كفاءة قرارات استثمار رأس المال، إذ المحتمل أن تعاني القرارات الاستثمارية التي تتخذها ادارات المصارف من نقص أو فرط في الاستثمار على اعتبار أن المدراء يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلوماتهم حول المستقبل، واعتمد البحث في ذلك على استخدام نموذج لقياس كفاءة الاستثمار بناءً على فرص نمو المصرف من خلال القيم المطلقة لبواقي معادلة الانحدار بين موجودات المصرف وايراداته. وفي سبيل اختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على عدد من مؤشرات الشمول المالي للمصارف العراقية المساهمة لما له من أثر بالغ الأهمية على النظام المالي المحلي من خلال مساهمته في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي تقليل الفقر وللمدة 2017-2023 لتحديد كفاءة القرارات الاستثمارية لهذه المصارف عبر تحديد مدى انحراف هذه الاستثمارات عن الاستثمارات المتوقعة، وتماشياً مع ذلك أشر البحث اختباراً اضافياً لقياس وتحليل الخطر النظامي الذي تواجهه عمل المصارف عينة البحث، وبشكل تفصيلي تم ادراج مؤشرات الشمول المالي بوصفها الدالة الرابطة لتحديد الاستثمارات وتقليل الخطر الذي يواجه المصارف عبر معامل بيتا الذي يكشف الخطر النظامي الذي يواجه القرار الاستثماري. واستنتج البحث ان الشمول المالي يعزز القدرة على الابتكار في المنتجات والخدمات المالية، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة استثمار رأس المال كما ان هناك دور إيجابي للشمول المالي للتقليل من المخاطر النظامية، إذ يساهم في توزيع المخاطر عبر قاعدة أوسع من المستفيدين و تظهر مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية، يتقترح البحث ونظراً لأهمية مؤشرات الشمول المالي في تحقيق التنمية المالية واستخدامها لتوفير الخدمات المالية لأفراد المجتمع اهمية استخدام مؤشرات الشمول المالي كجزء من أدوات تحليل المخاطر الداخلية للمصارف لتحسين إدارة رأس المال.

الكلمات الدالة : الشمول المالي، القرارات الاستثمارية، الخطر النظامي، المصارف العراقية

Abstract

The research aims to determine the importance of financial inclusion indicators, relying on two main dimensions—access and usage—and their sub-indicators, in relation to the efficiency of capital investment decisions. Investment decisions made by bank management may potentially suffer from underinvestment or overinvestment, as managers tend to base their decisions on their expectations about the future. To address this, the research employs a model for measuring investment efficiency based on banks' growth opportunities, using the absolute values of the residuals from the regression equation between bank assets and revenues.

In order to test the research hypotheses, several financial inclusion indicators were applied to Iraqi joint-stock banks, given their significant impact on the local financial system through contributing to improved financial conditions, raising saving and investment levels, and consequently reducing poverty, during the period 2017–2023. The efficiency of investment decisions in these banks was assessed by identifying the extent to which actual investments deviated from expected ones. In line with this, the research also conducted an additional test to measure and analyze the systemic risk facing the sampled banks. Specifically, financial inclusion indicators were introduced as linking variables to determine investments and reduce risks encountered by banks, using the Beta coefficient, which reveals the systemic risk associated with investment decisions.

The study concludes that financial inclusion enhances the capacity for innovation in financial products and services, which positively reflects on the efficiency of capital investment. Moreover, financial inclusion plays a vital role in reducing systemic risks by distributing risks across a broader base of beneficiaries and providing greater resilience against economic shocks. Given the importance of financial inclusion indicators in achieving financial development and expanding financial services to society, the research suggests incorporating these indicators as part of banks' internal risk analysis tools to improve capital management.

Keywords: Financial inclusion, Investment decisions, Systemic risk, Iraqi banks.

المقدمة

يشغل موضوع كفاءة استثمار رأس المال وتقليل المخاطر المصرفية حيزاً واسعاً من اهتمام الأكاديميين والباحثين في مجال الإدارة المالية والمصرفية، نظراً لما له من تأثير مباشر في تعزيز استقرار القطاع المالي ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فتعظيم كفاءة الاستثمار يعد عاملاً أساسياً في تحسين تخصيص الموارد المالية وتوجيهها نحو قنوات إنتاجية، بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام، فضلاً عن كونه وسيلة فعالة في الحد من المخاطر النظامية التي قد تواجه المصارف والأسواق المالية. وفي ظل اشتداد حدة المنافسة وتزايد التحديات المرتبطة بالمخاطر المصرفية، تبرز الحاجة إلى آليات وأدوات تساعد على تحقيق تلك الكفاءة وتعزيز الاستقرار المالي.

ومن بين أبرز تلك الأدوات يأتي الشمول المالي كعامل ذي تأثير استراتيجي في تفسير كفاءة استثمار رأس المال وإدارة المخاطر المصرفية، فتمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل وواسع يسهم في توسيع قاعدة الادخار والاستثمار وتنويع قاعدة العملاء وتعزيز الثقة في النظام المصرفي. كما يهيئ الشمول المالي بيئة مواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الشمول الاقتصادي، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الشمول المالي في تفسير كفاءة استثمار رأس المال في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع اعتباره مدخلاً لفهم آليات الحد من المخاطر النظامية التي تواجه القطاع المصرفي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

رغم الجهود المبذولة للارتقاء بكفاءة استثمار رأس المال والحد من المخاطر المصرفية، ما زال القطاع المصرفي في العراق يواجه جملة من التحديات البنوية، من أبرزها ضعف تعبئة المدخرات، وضيق قنوات الاستثمار المتاحة، وهو ما انعكس سلباً على دور الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصادي المستدام. كما أسهم اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وضعف الشفافية، وارتفاع تركّز الائتمان في زيادة حدة المخاطر النظامية، الأمر الذي أضعف قدرة المصارف على القيام بوظيفتها التنموية بكفاءة.

وفي ظل هذه التحديات، يطرح الشمول المالي نفسه كأداة استراتيجية يمكن أن تسهم في تجاوز تلك المعوقات، من خلال توسيع قاعدة العملاء، وتنويع وتوزيع المخاطر على نطاق أوسع، فضلاً عن دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في النظام المالي المنظم. وهو ما من شأنه أن يعزز من كفاءة استثمار رأس المال، ويرفع قدرة المصارف على تحقيق الاستقرار المالي، ويزيد من مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي المستدام. وعليه، تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- إلى أي مدى يمكن اعتماد الشمول المالي كمؤشر لتفسير كفاءة استثمار رأس المال في المصارف العراقية المساهمة؟
- 2- هل يمكن أن يشكل الشمول المالي مدخلاً مناسباً لتحليل المخاطر المصرفية بما يعزز من قدرة المصارف على تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية؟

ثانياً: أهمية البحث

أصبح الشمول المالي من أبرز المحاور التي تسعى الأنظمة المصرفية والمالية إلى تعزيزها، باعتباره أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام. إذ يساهم في إدماج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي، مما يزيد من حجم المدخرات ويعزز استثمار رأس المال بكفاءة أعلى. وعبر الاستعراض للأدبيات ذات العلاقة في الشمول المالي بوصفها من المداخل التحليلية النوعية لتوزيع المخاطر المصرفية على نطاق أوسع، مما يقلل من حدة المخاطر النظامية ويقوي قدرة المصارف على مواجهة التقلبات الاقتصادية عبر اتخاذها لقرارات استثمارية أكثر كفاءة، تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

- 1- نظراً إلى أن البحث الحالي يتعلق بكلفة رأس المال بوصفها إحدى نتائج النظريات المالية، فإن نتائج البحث سوف تؤثر الدور المحوري للشمول المالي في ربط كفاءة استثمار رأس المال بتحليل وإدارة المخاطر.
- 2- يعد البحث الحالي إضافة معرفية للتعرف على آثار تقديم إطار تحليلي يساعد المصارف العراقية على تحسين سياساتها الاستثمارية وتقليل تعرضها للمخاطر. خلافاً لدراسات أخرى تطرقت إلى الشمول المالي عبر مقارنة مؤشراتها بالمقارنة مع دول أخرى أو تحديد أهمية الشمول المالي للمستفيدين منها
- 3- يعطي البحث الحالي فائدة تدعم صانعي القرار في وضع استراتيجيات مالية أكثر شمولاً لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- بيان أهمية الشمول المالي من خلال تعبئة المدخرات، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين تخصيص الموارد المالية.
- 2- دراسة الشمول المالي كمدخل لتحليل المخاطر المصرفية وتحديد أثره في تقليل المخاطر النظامية. بالاستناد إلى طروحات الدراسات النظرية في هذا المجال.
- 3- الخروج بمقترحات عملية يمكن أن تساعد الجهاز المصرفي وصانعي القرار على تعزيز الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

فرضيات البحث

تأسيساً على ما سبق ولغرض تحقيق هدف البحث، اعتمد الباحث فرضيتين مفادهما:

- 1- الشمول المالي يمثل مدخلاً فعالاً لتحليل المخاطر، بحيث يمكن من خلاله التنبؤ بمستوى المخاطر المحتملة للاستثمارات المصرفية.
- 2- ارتفاع الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف عبر اتخاذ قرارات استثمار كفوءة لرأس مالها وتقليل التقلبات الناتجة عن المخاطر النظامية.

خامساً: هيكل البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الشمول المالي كمدخل لتفسير كفاءة استثمار رأس المال للمصارف العراقية، وكذلك تحليل مؤشراتها في تحليل الخطر النظامي التي تواجه هذ المصارف باستخدام مؤشرات لتحديد اهمية الشمول المالي في البيئة العراقية وذلك من خلال ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الأول الى منهجية البحث، وأما المبحث الثاني تناول الاطار النظري لمفاهيم الشمول المالي وكفاءة استثمار رأس المال فضلاً عن التطرق الى العلاقة النظرية بين مؤشرات الشمول المالي والخطر الذي يواجهها، في حين شمل المبحث الثالث تحليل العلاقة بين المتغيرات عبر الاعتماد على بعض المؤشرات المالية والاشكل عبر استخدام بعض المعاملات الاحصائية، واعتمد الباحث على الكتب والمراجع والدراسات والدوريات للبنك المركزي العراقي والتقارير لسوق العراق للأوراق المالية.

سادساً: مدة البحث

شملت مدة البحث سبع سنوات تمتد من (2017-2023) وباستخدام البيانات السنوية بواقع (7) مشاهدات لكل مؤشر، وقد تم استخدام أسعار الاغلاق لمؤشر القطاع المصرفي وبيانات مؤشر السوق لمدة 50 اسبوعاً لاحتساب الخطر النظامي من خلال احتساب معامل beta. وقد تبنت الدراسة بيانات الشمول المالي عبر مؤشري الاستخدام والوصول ومؤشراتها الفرعية، مما يجعل استخدامها ذات اهمية في الدراسات ذات الطابع التحليلي.

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم الشمول المالي

تتعدد مفاهيم الشمول المالي في الأوساط المالية، إلا أنه يعرفها كل من Saputra & Majid بشكل عام بأنها بيئة اقتصادية لا يُحرم فيها الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، أي هي عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه من قبل جميع أفراد المجتمع في الاقتصاد وأثبتت عدة دراسات على أن له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والحد من الفقر (Saputra & Majid, 2020: 1295) عبر إمكانية وصول الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم وبطريقة شفافة من خلال امتلاكهم حسابات مصرفية رسمية (الذبحاوي وآخرون، 2024: 2178)، وقد أثبتت دراسة Xo & Sun عام 2022 الى ان سرعة التطور الاقتصادي والنمو السريع لدخل الافراد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الاستثمارية ولتحسين تغطية الخدمات المالية لا بد من تحسين توافر الخدمات المالية وفتح قنوات الاعتماد ورفع مستوى الثقافة المالية بين السكان بهدف تحسين كفاءة تخصيص رأس المال في السوق والذي بدوره يهدف لتحقيق عوائد مناسبة ويعمل على تجنب المخاطر عبر تنميع مخاطر الاستثمار وبالتالي تحسين المستوى العام لعوائد الاسر (Xo & Sun, 2022: 2) تُحدد هذه العملية من خلال التحسّن في كمية وجودة وكفاءة خدمات الوساطة المالية، مما يساعد على تحسين الحياة وتعزيز الفرص وتقوية الاقتصادات عبر زيادة المدخرات المحلية، وبالتالي توجيهها نحو استثمارات إنتاجية في الشركات المحلية. غير أن هذا الهدف لا يتحقق بالشكل الصحيح ما لم تتم معالجة أوجه القصور التي تواجه النظام المالي الشامل، مثل توافر الخدمات المالية، وتكلفتها، وجودتها، وسهولة استخدامها. فامتلاك حساب مصرفي وحده لا يكفي لتحقيق الشمول المالي إذا وُجدت حواجز أو قيود تمنع الناس من

استخدام حساباتهم بشكل فعال، مثل بُعد فروع البنوك، أو ارتفاع تكلفة المعاملات، أو حتى الحواجز النفسية (Le, et.all, 2019: 2-3) ولهذا يعد الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسة للبنوك المركزية وذلك لأثره المهم على الانظمة المالية المحلية إذ يساهم في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار وتقليل التفاوت في مستوى الدخل وتقليل الفقر وتحسين نوعية التعليم والصحة عبر توفير الخدمات المالية لأكثر عدد ممكن للأفراد بتكلفة منخفضة وتمكينهم من بدء أعمال واستثمارات جديدة فضلاً عن المساهمة في تعزيز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عبر تعزيز التنمية المالية.

ويتم قياس مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما الوصول والاستخدام وكل منهما يتضمن مؤشرات فرعية إذ يقيس مؤشر الوصول للخدمات المالية مدى انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الموبايل، إذ أن توفر البنية التحتية السليمة للقطاع المالي له أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي عن طريق تحسين كفاءة التمويل ووصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع. في حين يقيس مؤشر استخدام الخدمات المالية مدى انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل التي تسمح للأفراد بإجراء المعاملات المالية وإرسال واستقبال الأموال عبر هواتفهم المحمولة ما يضمن وصول سهل وفعال للخدمات المالية للفئات السكانية المختلفة ومدى مساهمة شركات الدفع الإلكتروني في الشمول المالي حيث تشغل الشركات المالية دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية وتشمل هذه الخدمات توفير حسابات مصرفية للأفراد والشركات وتسهيل عمليات التحويل المالي وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني وتقديم بطاقات الاعتماد والقروض وخدمات التأمين (البنك المركزي العراقي، 2023: 40-43).

لذا يمكن القول بأن الشمول المالي يعد من الأهداف الرئيسة التي تضعها الدول في الحسبان لتحقيق الاستقرار المالي لما له من آثار إيجابية كبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر وهذا يتطلب المزيد من تطور التكنولوجيا لدى البنوك عبر إجراء معاملات رقمية والتي تشكل جزء كبير من التعاملات، فضلاً عن توافر مجموعة من المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس مستوى الشمول المالي وهي الوصول والاستخدام والنوعية أي الوصول إلى هذه الخدمات وسهولة استخدامها ونوعية الخدمات المالية المقدمة.

ثانياً: كفاءة استثمار رأس المال والعوامل المؤثرة فيه

الاستثمار هو نشاط تقوم به الشركة بهدف تطويرها وزيادة قيمتها، ويجب تنفيذ أنشطة الاستثمار بكفاءة لتحقيق مستوى الربح المتوقع، ويعد مفهوم كفاءة الاستثمار هو تحقيق المستوى الأمثل للاستثمار القادر على زيادة منافع الشركة. وهناك عاملان يمكن أن يحددان كفاءة استثمار أموال الشركة، أولهما حاجة الشركة لزيادة رأس مالها لتمويل الفرص الاستثمارية، والعامل الآخر هو عند اتخاذ القرار الاستثماري قد تعتقد الشركة أنها بحاجة إلى زيادة رأس مالها دون أن تتيقن من أن الاستثمار سيتوافق مع احتياجاتها أم لا (Emawat & Budiasih, 2020:26)، ولهذا يفترض الباحثون أن الشركة تحقق كفاءة الاستثمار في رأس مالها عندما تظهر قدرة أقوى على تعديل استثماراتها استجابة لتقلبات فرصها الاستثمارية (Nguyen & Nguyen, 2025: 3)، ووفقاً لنظرية فرص الاستثمار يعتمد ذلك على قدرة المديرين على تعظيم القيمة السوقية لشركاتهم من خلال تنفيذ مشاريع ذات قيمة عالية صافية موجبة (Chen, et.all, 2017: 6) وفي ظل غياب عوامل السوق المؤثرة على استثمارات الشركات سواء في الاختيار غير العادل أو تكاليف الوكالة يعني اتخاذ قرارات استثمار غير فعالة أي بمعنى آخر أن قرارات الاستثمار قد تكون مفرطة (اختيار الإدارة لمشاريع استثمارية ذات قيمة عالية صافية سلبية) أو حالة نقص الاستثمار (لا تختار الإدارة مشاريع استثمارية ذات قيمة عالية صافية موجبة) (Ibrahim, 2021: 9).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على كفاءة استثمار رأس المال

تقدم الدراسات المتعلقة بكفاءة استثمار رأس المال رؤى قيمة حول العوامل المؤثرة على كفاءة استثمار رأس مال الشركات وتأثيرها اللاحق على أداء الشركات منها:

- 1- أهمية دور مجلس الإدارة في موقع الشركة عبر إبراز دورها في مجال هياكل حوكمة الشركات في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة من خلال إعطاء أهمية لمجال البحث والتطوير (3: Nguyen & Nguyen, 2025)، كما وتشير العديد من الدراسات إلا أن المستثمرون يفضلون الاستثمار في فئة الشركات ذات هيكل الحوكمة الأعلى لأنهم يعدون هيكل حوكمة الشركات مؤشراً مالياً مهماً ونظراً لصعوبة مراقبة ممارسات الحوكمة في الشركة قد تواجه بعض الشركات ارتفاع في معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون بسبب صعوبة مراقبة سلوك الإدارة ما يعني انفاق الموارد والوقت على المراقبة، لذا فإن حوكمة الشركات لا تساعد على زيادة قيمة الشركات فحسب بل تسهم أيضاً في تطوير معايير عالية للشفافية والمسائلة لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة (308: Nasir et.al, 2018).
- 2- قد يؤدي لامتثال المعلومات بين الإدارة ومزودي رأس المال (المستثمرين) إلى حدوث انحرافات عن مستويات الاستثمار الأمثل أي الإفراط أو النقص في الاستثمار، إذ قد يشير الاختيار غير السليم إلى أن المديرين لديهم معلومات أكثر من المستثمرين فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للشركة ما قد يؤدي إلى الإفراط في الاستثمار عندما يستثمرون في استثمارات مبالغ في سعرها أو قد يقللون من الاستثمارات عندما يستثمرون في أدوات أو مشاريع استثمارية غير مجدية.
- 3- وفق نظرية الوكالة وضمن المخاطر الأخلاقية قد ينخرط المديرين في مجالات انتهازية عن طريق استغلال مناصبهم والتي قد لا تصب في مصلحة المساهمين عبر اللجوء إلى استثمار مفرط نظراً لوجود تدفقات نقدية عالية على الرغم من أن الشركة قد تكون مفرطة في اعتمادها على مبالغ المديونية (6: Chen, et.al, 2017)، وبالمقابل فإن الشركات ذات الكفاءة الاستثمارية العالية ترتبط بمشاكل وكالة أقل مما يعني أن مواءمة مصالح الإدارة والمساهمين في الشركات تقلل من خطر الانحراف عن مستوى الاستثمار المتوقع (308: Nasir et.al, 2018).
- 4- يسمح الفصل بين الملكية والإدارة للمدراء من اتخاذ قرارات لا تصب في مصلحة الشركة والمساهمين إذ قد يفضل المدراء استثمارات فائضة في مشاريع غير مربحة للتعظيم رفايتهم ما قد ينعكس ذلك على كفاءة تلك القرارات (9: Ibrahim, 2021).

رابعاً:مراجعة نظرية بين الشمول المالي والخطر المالي

يعزز الشمول المالي من قاعدة المقترضين المحتملين، ما يساعد على استقطاب مشاريع ذات جدارة ائتمانية تعزز الإنتاجية للشركات الصغيرة والناشئة من خلال تشجيع الاقتراض المصرفي وزيادة تبادل المعلومات وهذا يؤدي إلى خفض المخاطر التي تواجه عمل البنوك، كما قد يعزز التواصل مع الفئات التي يصعب التعامل معها رأس مال البنوك ويعزز مرونتها من خلال قاعدة إيرادات أعلى مع نمو استخدام الخدمات المالية الرسمية مما يحقق هدفاً أساسياً رئيساً يتطلب فيه استثمارات في تمكين التكنولوجيا لزيادة الوساطة، وبالمقابل عند تقليل الاعتماد على الشمول المالي قد تلجأ المصارف إلى ترشيد الائتمان ما يرفع تكاليف الاقتراض بسبب صعوبة قياس جودة القروض والمقترضين لذا قد تزداد المخاطرة

(Marcelin et.all, 2022: 53)، كما قد تساعد الخدمات المالية التي تقدمها الشمول المالي بأسعار معقولة مثل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين على إدارة المخاطر وبناء الثروات والاستثمار في الأعمال التجارية عبر تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف والمساهمة في قضاء على الفقر مما يعزز المرونة في توفير الحماية من المخاطر والصدمات المالية (World bank group, 2023)، وقد وجدت عدة دراسات إلى أن زيادة فرص الحصول على الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة للحجم والأفراد عبر الشمول المالي تقلل من المخاطر المالية من خلال تقليل القروض المتعثرة واحتمال تخلف المؤسسات عن السداد ويعزز قدرتهم على الصمود في وجه المخاطر المالية ما يعني تقليل المخاطر النظامية التي تواجه النظام المالي مقارنة بالخسائر الكبيرة المرتبطة بالقروض الكبيرة، إذ أشارت عدد من الدراسات إلى أن الشمول المالي قد يشكل مخاطر على المستوى المؤسسي ولكن هذه المخاطر ليست نظامية بطبيعتها بينما هي مخاطر قد تنشأ من النمو الائتماني السريع المرتبط بالمؤسسات وأدوات الشمول المالي الجديدة (Ozili, 2021: 5)، ويعد ذلك مخالفاً لما جاء في "فرضية هشاشة المنافسة" التقليدية التي تؤكد على أن ازدياد المنافسة يؤدي إلى زيادة المخاطر المصرفية ويقلل من قيمتها السوقية ما يشجع على مواجهة مخاطر أكبر سعياً وراء عوائد أعلى (Chand et. All, 2025: 4)، من خلال ممارسة دورها الحقيقي في كونه طرف أساسي في الوساطة المالية عبر خلال جمع الأموال من وحدات ذات الفائض المالي (المدخرين والمودعين والمستثمرين) وتخصيصها للوحدات ذات العجز المالي (المقترضين) الذين يحتاجون إليها للمشاركة في أنشطة استثمارية اقتصادية معززة للنمو، إذ أن ممارسة وظيفة الوساطة تولد للبنوك معلومات حول فرص الاستثمار والإقراض وتدير المخاطر المرتبطة بالاقتراض (Ozili, 2025: 2).

المبحث الثالث: تهيئة البيانات لتحليل النتائج

تم الاعتماد على البيانات المتوفرة في تقارير البنك المركزي العراقي في النشرات الإحصائية السنوية وتقارير الاستقرار المالي السنوي للشمول المالي وخلال المدة من 2017 إلى 2023، وكما يأتي:

أولاً: مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية

تم قياس الشمول المالي بالاعتماد على مؤشر الوصول والاستخدام ومؤشراتها الفرعية خلال المدة 2017 إلى 2023، وكما يأتي:

- 1- مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية: يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الموبايل، ويتكون من الآتي
- أ- مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي: تم قياس كل من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وفق المعادلات التالية:

$$.....(1) \text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد السكان النشطين اقتصادياً (الف نسمة)}}{\text{عدد فروع المصارف}} \times 100$$

$$.....(2) \text{الانتشار المصرفي} = \frac{\text{عدد فروع المصارف}}{\text{عدد السكان النشطين اقتصادياً (الف نسمة)}} \times 100$$

يعد هذا المؤشر أحد المعايير الهامة لقياس وتحديد مستوى الشمول المالي في الدولة إذ يعتمد بشكل أساسي على عدد فروع المصارف المنتشرة في عموم أرجاء البلاد والتي تسعى لتوفير الخدمات المالية للأفراد وكما موضح بالجدول أدناه:

الجدول (1)

نسب نمو الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً (15-64) (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	نسبة النمو %	الانتشار المصرفي	نسبة النمو %
2017	20968**	843	24.87		4.02%	
2018	22,696	865	26.27	5.63%	3.81%	-5.22%
2019	22,090	888	24.88	-5.29%	4.02%	5.51%
2020	22,668	891	25.44	2.25%	3.93%	-2.24%
2021	23,255	904	25.72	1.10%	3.89%	-1.02%
2022	23,870	876	27.25	5.95%	3.67%	-5.66%
2023	32,493	843	38.54	41.43%	2.59%	-29.43%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023

** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق 2015-2018.

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي يعتمدان في الأساس على فروع المصارف، وقد أظهرت البيانات أنهما ما زالتا دون المستوى المطلوب في العراق نظراً لانخفاض عدد الفروع المصرفية في العراق خلال مدة البحث وبالمقابل زيادة عدد السكان النشطين اقتصادياً، إذ ارتفعت عدد الفروع المصرفية في عام 2017 843 فرعاً حتى وصلت عام 2021 إلى 904 مصرفاً، ثم استمر بالإنخفاض لغاية عام 2023 بسبب غلق بعض الفروع المصرفية المحلية والأجنبية. وقد كانت أعلى نسبة الكثافة المصرفية في عام 2017 حيث بلغت 24.87 ألف نسمة لكل فرع مصرفي، كما بلغت فيها نسبة الانتشار 4.02% وعلى الرغم من زيادة عدد فروع المصارف لغاية عام 2021، إلا أنه رافق ذلك زيادة عدد السكان ما أدى إلى ارتفاع الكثافة المصرفية وانخفاض الانتشار المصرفي، وكما نلاحظ من خلال نسبة النمو أن الكثافة المصرفية انخفضت في عام 2019 وكان ذلك مؤشراً جيداً إلا أنه عاود الارتفاع خلال العام 2020 وحتى عام 2023، ما يعني ارتفاع نسبة السكان لكل فرع مصرفي واحد وكذلك الحال بالنسبة لنسبة النمو للانتشار المصرفي نلاحظ على الرغم من ارتفاعه في عام 2019، إلا أنه عاود الانخفاض في عام 2019، وحتى عام 2023 وبشكل كبير جداً ويعود ذلك كما أشرنا سابقاً إلى ارتفاع عدد السكان وإلى انخفاض عدد الفروع المصرفية العاملة في العراق.

ب- مؤشر انتشار خدمات الدفع الإلكتروني

تعد خدمات الدفع الإلكتروني البعد الثاني من مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية، وتساهم في تقليل تكلفة المعاملات وزيادة الوعي المالي لدى الأفراد.

يشير الجدول (2) إلى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني خلال مدة البحث، ونلاحظ ازدياد نسبة نمو خدمات الدفع الإلكتروني لكل من عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المحافظة الإلكترونية وعدد نقاط الدفع النقدي وعدد نقاط الدفع الإلكتروني. إلا أن هذه الزيادة تعد غير مستقرة ومتفاوتة وتحتاج إلى آلية لتثبيت زيادة انتشارها. ولو تم قياس هذا المؤشر نسبة إلى إجمالي عدد السكان النشطين اقتصادياً من 15 إلى 64 سنة، نلاحظ أن الزيادة تعد غير مجدية مقارنة بنمو عدد السكان، إذ تراوحت الزيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال مدة البحث من 3.1 عام 2017 إلى 12.4 عام 2023 لكل 100 ألف نسمة من السكان النشطين اقتصادياً، في حين انخفضت هذه النسبة لعدد نقاط الدفع الإلكتروني في عام 2023 (54.2) لكل 100 ألف نسمة مقارنة بسنة 2022 والتي بلغت (73.8)، وكذلك بالنسبة لعدد نقاط الدفع الإلكتروني كان الارتفاع فيه مقبولاً إلى حد ما، إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التوعية لزيادة أعداد هذه النقاط لكل 100 ألف نسمة ولتناسب أعداد السكان الأخذ بالتزايد، وكما موضح بالجدول (3).

الجدول (2)

نسب نمو انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في العراق للمدة 2023-2017

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة النمو %	عدد المحافظ الإلكترونية	نسبة النمو %	عدد نقاط الدفع النقدي	نسبة النمو %	عدد نقاط الدفع الإلكتروني	نسبة النمو %
2017	656		222,442		5,143		918	
2018	865	32%	271,906	22%	6,625	29%	2,200	140%
2019	1,014	17%	403,797	49%	11,677	76%	2,226	1%
2020	1,340	32%	1,226,235	204%	13,796	18%	7,540	239%
2021	1,566	17%	2,107,265	72%	14,704	7%	8,329	10%
2022	2,223	42%	2,970,390	41%	17,610	20%	10,718	29%
2023	4,021	81%	4,980,427	68%	17,610	0%	23,066	115%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023

الجدول (3)

نسب نمو انتشار خدمات الدفع الإلكتروني نسبة إلى عدد السكان النشطين اقتصادياً في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً (15-64) (الف نسمة)	عدد أجهزة الصراف الآلي نسبة إلى عدد السكان النشطين اقتصادياً	عدد المحافظ الإلكترونية نسبة إلى عدد السكان النشطين اقتصادياً	عدد نقاط الدفع النقدي نسبة إلى عدد السكان النشطين اقتصادياً	عدد نقاط الدفع الإلكتروني نسبة إلى عدد السكان النشطين اقتصادياً
2017	20968 **	3.1	1060.9	24.5	4.4
2018	22,696	3.8	1198.0	29.2	9.7
2019	22,090	4.6	1828.0	52.9	10.1
2020	22,668	5.9	5409.5	60.9	33.3
2021	23,255	6.7	9061.6	63.2	35.8
2022	23,870	9.3	12444.0	73.8	44.9
2023	32,493	12.4	15327.7	54.2	71.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023

2- مؤشرات استخدام الخدمات المالية: يبين هذا المؤشر مدى انتشار الحسابات المصرفية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وكذلك استخدام تقنيات الدفع الرقمي بما يساهم في توفير وصول سهل وفعال للخدمات المالية، وتتكون مما يأتي:

أ- عدد الحسابات المصرفية: يعد هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية فيما يتعلق بتوفير الحسابات المصرفية للأفراد والشركات لتسهيل عمليات تحويل الأموال وتوفير المزيد من وسائل الدفع الإلكتروني، ومن بين هذه الأنواع من الحسابات هي عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع وعدد حسابات التوفير وعدد الحسابات الجارية. وكما هو موضح بالجدول (4) أن هناك زيادة مستمرة في نسبة نمو هذه الحسابات، ما يعد مؤشراً جيداً يدل على ارتفاع الحركات المالية خلال مدة البحث وذلك تماشياً مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية. وقد أشار الجدول المذكور أن بداية انطلاق هذه الحسابات بدأت في عام 2019 لكل من عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع. وذلك وفق نسبة النمو الموضح لكل منهما 249% و 260% على التوالي، وهو بداية الاستقرار للحركات المالية بعد قرب انتهاء العمليات العسكرية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي النسبي في البيئة العراقية ما يعني خلق استقراراً في القطاع المصرفي أيضاً، بينما كانت هذه الانطلاقة لكل من عدد حسابات التوفير وعدد الحسابات الجارية في عام 2020 التي بلغت نسبة النمو فيها عند ذروتها 141% و 72% على التوالي.

الجدول (4)

نسب نمو عدد الحسابات المصرفية في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد حسابات الشركات	نسبة النمو %	عدد حسابات الودائع	نسبة النمو %	عدد حسابات التوفير	نسبة النمو %	عدد الحسابات الجارية	نسبة النمو %
2017	91,460		20,811		634,280		614,483	
2018	101,881	11%	23,202	11%	731,835	15%	773,759	26%
2019	355,904	249%	83,612	260%	1,446,969	98%	1,153,037	49%
2020	470,074	32%	186,036	122%	3,489,040	141%	1,981,826	72%
2021	573,205	22%	191,955	3%	3,915,175	12%	2,016,322	2%
2022	655,828	14%	226,223	18%	4,999,188	28%	2,914,652	45%
2023	758,172	16%	253,413	12%	7,699,596	54%	4,578,151	57%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023

ب- عدد البطاقات الألكترونية: تساهم هذه البطاقات بشكل كبير في عمليات التحويل المالي والدفع الألكتروني بما يعزز من مساهمة الشمول المالي في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية في السوق العراقي، ويوضح الجدول (5) نسبة النمو في أعداد البطاقات الألكترونية المدينة والدائنة ومسبقة الدفع للبنوك العراقية للمدة 2017 إلى 2023 وكما هو موضح فإن هناك نمو مستمر في أعداد هذه البطاقات، حيث كانت أعلى نسبة نمو خلال مدة البحث من نصيب البطاقات مسبقة الدفع التي برز الإقبال عليها في عام 2018 حيث كانت نسبة النمو فيها 5253% إلا أنها شهدت انخفاض طفيف في عام 2020 ثم عاودت الارتفاع سريعاً في عام 2021، ثم تليها نسبة النمو في عدد البطاقات المدينة في نفس العام وبنسبة 584% بينما كانت أعلى نسبة نمو في عدد البطاقات الدائنة في عام 2023 وبنسبة 106% وتعد زيادة أعداد هذه البطاقات مؤشراً جيداً على مدى إلمام البنك المركزي والبنوك العاملة في البيئة العراقية على خلق الوعي والتثقيف المالي للأفراد والشركات.

الجدول (5)

نسب نمو عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة 2017-2023

السنة	عدد البطاقات المدينة	نسبة النمو %	عدد البطاقات الدائنة	نسبة النمو %	عدد البطاقات مسبقة الدفع	نسبة النمو %
2017	127,594		15,158		147,850	
2018	872,894	584%	22,067	46%	7,915,069	5253%
2019	1,460,891	67%	38,883	76%	9,006,951	14%
2020	2,811,503	92%	46,469	20%	8,891,436	-1%
2021	5,083,997	81%	50,927	10%	9,771,370	10%
2022	5,430,434	7%	61,320	20%	10,711,017	10%
2023	6,484,402	19%	126,491	106%	13,143,336	23%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للسنوات 2022-2023

ثانياً: مؤشر كفاءة استثمار رأس المال

تقوم فكرة نموذج كفاءة رأس المال على قيام المصارف بالاستثمار في جميع الفرص المتاحة، والتي تكون قيمتها الحالية موجبة، أي أن هناك استثمارات متوقعة وفق ما هو مخطط للقطاع المصرفي. وتستخدم النمو في إيرادات المصارف العاملة في العراق كدالة للاستثمارات المتوقعة، بحيث أن أي استثمار أكبر من المتوقع أو أقل منه يعد مؤشراً على عدم كفاءة قرارات الاستثمار للمصارف عينة الدراسة، أي بمعنى أن أي إفراط في الاستثمار (الانحراف الموجب عن الاستثمار المتوقع) أو النقص في الاستثمار (الانحراف السالب عن الاستثمار المتوقع)، وكلاهما يدلان على عدم كفاءة قرارات الاستثمار في المصارف وكما يأتي:

$$Invest_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 NEG_{i,t-1} + \alpha_2 SalesGrowth_{i,t-1} + \alpha_3 NEG * SalesGrowth_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}, \dots (3)$$

إذ أن:

$Invest_{i,t}$: هو إجمالي الاستثمار في المصارف العاملة في العراق مجتمعة في السنة t ، وهي تمثل الزيادة الصافية في إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

$SalesGrowth_{i,t-1}$: هو معدل نمو الإيرادات السنوية للمصارف العاملة في العراق في السنة $t-1$.

$NEG_{i,t-1}$: متغير وهي تبلغ قيمته 1 في حالة كان نمو إيرادات المصارف سالباً و 0 بخلاف ذلك، ويتم ضرب قيمة هذا المتغير في معدل نمو إيرادات المصارف للسنة السابقة.

$\varepsilon_{i,t}$: بواقي معادلة الانحدار التي تعكس مستوى الاستثمار المتوقع والتي تعبر عن كفاءة استثمار رأس المال في المصارف عينة الدراسة.

تم الاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للحصول على البيانات الخاصة باجمالي الموجودات من الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في العراق ووفق البيانات ربع السنوية اي بواقع 4 مشاهدات في السنة وبمجموع 28 مشاهدة خلال مدة الدراسة 2017-2023، أما فيما يتعلق إيراد المصارف فقد تم الاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ، وبواقع مشاهدات سنوية نظرا لعدم وجود بيانات ربع سنوية تخص الإيراد، لذا تم تحويل هذه البيانات الى بيانات ربع سنوية باستخدام برنامج EViews، لتتناسب مع المشاهدات ربع السنوية لاجمالي الموجودات ولتجنب الوقوع في مشاكل الانحدار. وقد تطبيق نموذج الانحدار للحصول على البواقي المعيارية المشار اليها في المعادلة (3)، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6)

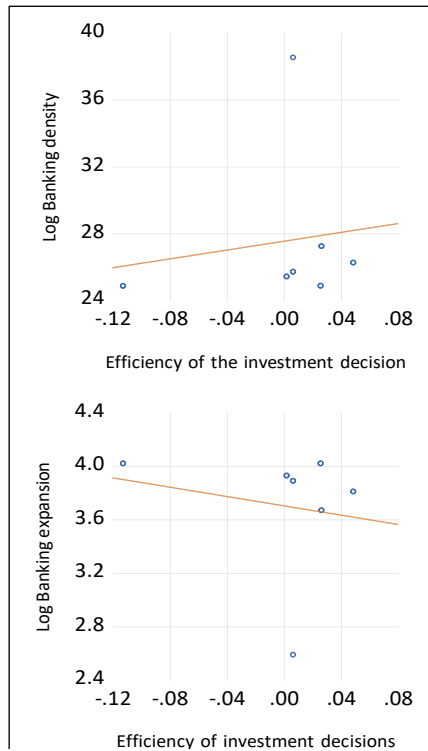
مؤشر كفاءة استثمار رأس المال (بواقي معادلة الانحدار) للمدة 2017-2023

السنة	بواقي معادلة الانحدار	تفسير كفاءة رأس المال
2017	-0.1129	نقص استثمار
2018	0.0485	فرط استثمار
2019	0.0256	فرط استثمار
2020	0.0018	استثمار كفوء
2021	0.0063	استثمار كفوء
2022	0.0262	فرط استثمار
2023	0.0063	استثمار كفوء

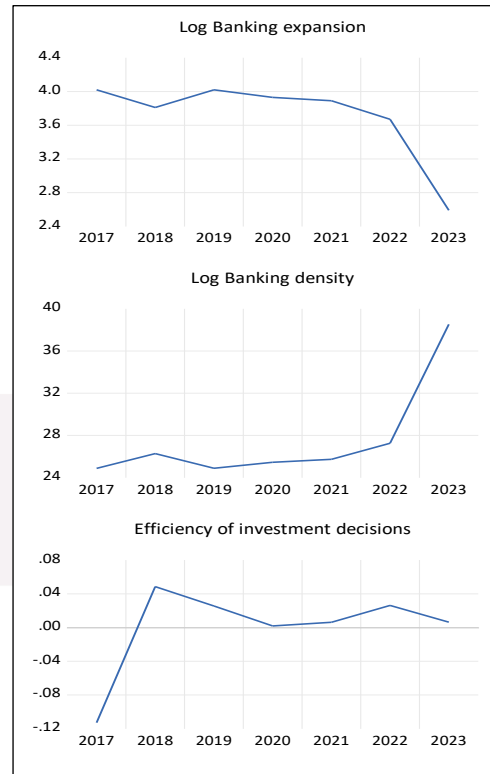
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews:

يوضح الجدول (6) قياس كفاءة رأس المال المستثمر عبر بواقي معادلة الانحدار بين إيراد المصارف وإجمالي موجوداتها حيث تقيس بواقي المعادلة مدى الانحراف عن مستوى الاستثمار المتوقع، ما يشير إلى أن تلك البواقي تستخدم كبديل لقياس كفاءة الاستثمار، وتعني البواقي الإيجابية أن الشركة تستثمر بمعدل أعلى من المتوقع وفقاً لنمو إيراد المبيعات، ما يعني أنها ستفرط في الاستثمار، وفي المقابل تفترض البواقي السالبة أن الاستثمار الحقيقي أقل من المتوقع ما يعكس نقصاً في الاستثمار. وقد تبين من الجدول أعلاه أن مامجموع ثلاث سنوات خلال مدة البحث تقع ضمن فئة الاستثمار المفرط (2018، 2019، 2022) والباقي يعد استثماراً كفوئاً، وأن سنة واحدة فقط تقع ضمن فئة نقص الاستثمار. وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب سنوات مدة البحث تجاوز الاستثمار في المصارف العاملة في العراق نسبة الاستثمار المتوقع، وهذا يشير إلى انتشار الاتجاهات الإيجابية أو التفاؤل بين المصارف فيما يتعلق بالاستثمار كونها قريبة جداً من الصفر، ما يؤدي إلى زيارة الميل للتوسع الاقتصادي بالنظر إلى التوقعات الاقتصادية في الدولة، أي يتوافق تماماً مع المستوى الكلي لارتفاع مؤشرات الشمول المالي. ويمكن توضيح اتجاهات مستوى كفاءة الاستثمار مع مؤشرات الشمول المالي وفق الأشكال الآتية:

1- منحى كفاءة الاستثمار مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة والانتشار المصرفي)



الشكل (2)



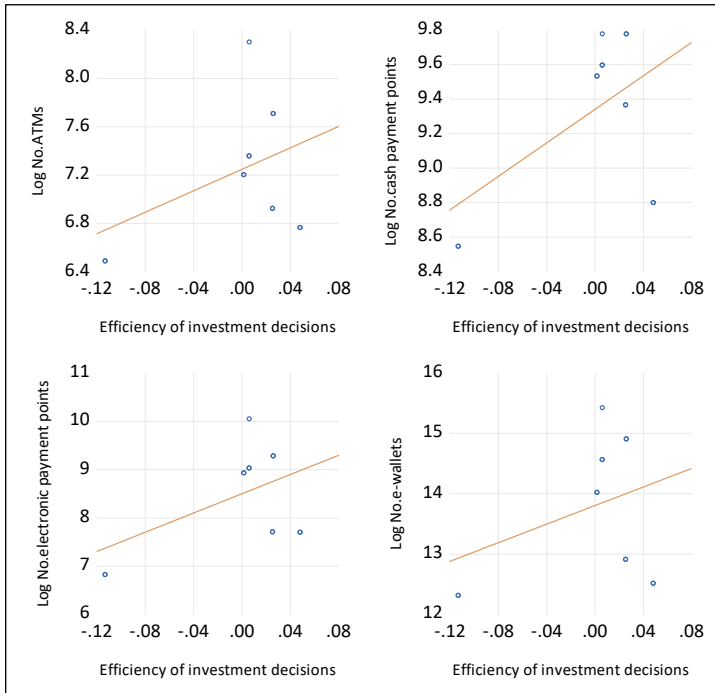
الشكل (1)

منحى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي وفق الشكل المبعض
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق

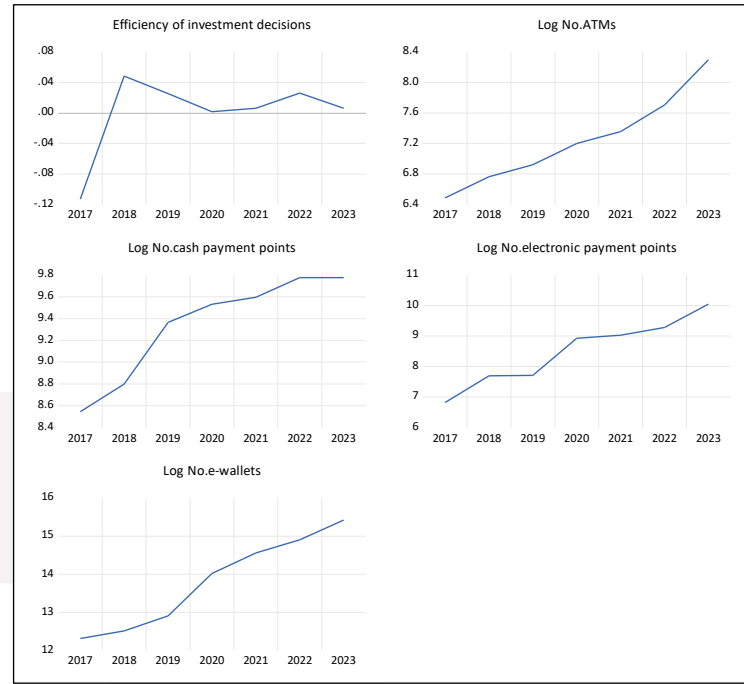
منحى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج
Eviews

يوضح الشكل (1) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع كل من الكثافة المصرفية (Banking density) والانتشار المصرفي (Banking expansion)، ويتضح بأن اتجاه منحى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 مايعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق، إلا أن منحى الانتشار المصرفي يوضح الانخفاض فيه وبالمقابل ارتفاع في منحى الكثافة المصرفية لسبب ازدياد عدد السكان وانخفاض عدد الفروع المصرفية مايعني ضعف الاتجاه بين كفاءة الاستثمار والانتشار والكثافة المصرفية. بينما يوضح الشكل (2) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعض (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقيّة المؤشرات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية ضعيفة بين كفاءة الاستثمار وبين الكثافة المصرفية، وعلاقة عكسية ضعيفة مع الانتشار المصرفي.

2- منحني كفاءة الاستثمار مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (خدمات الدفع الالكتروني)



الشكل (4)



الشكل (3)

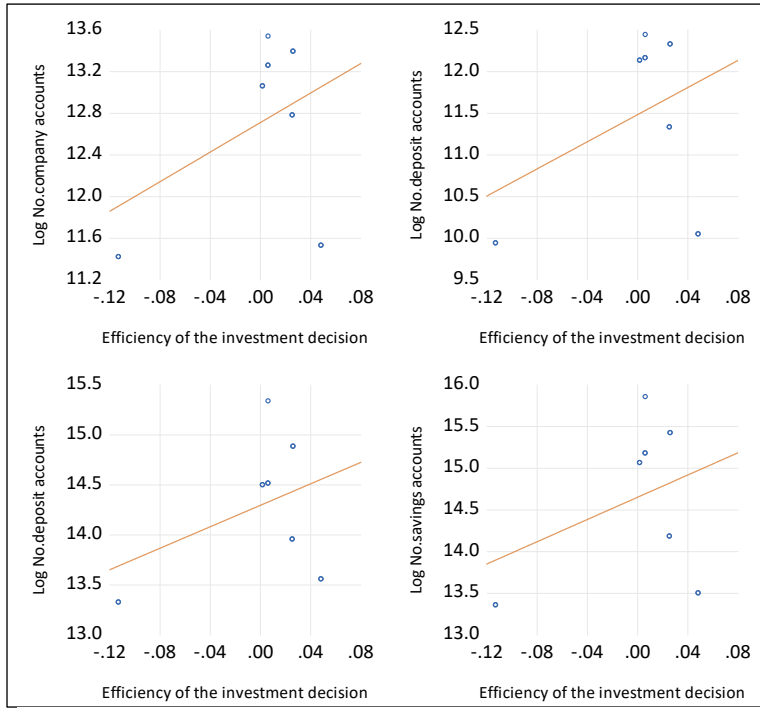
منحني كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني وفق الشكل المبعثر

منحني كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

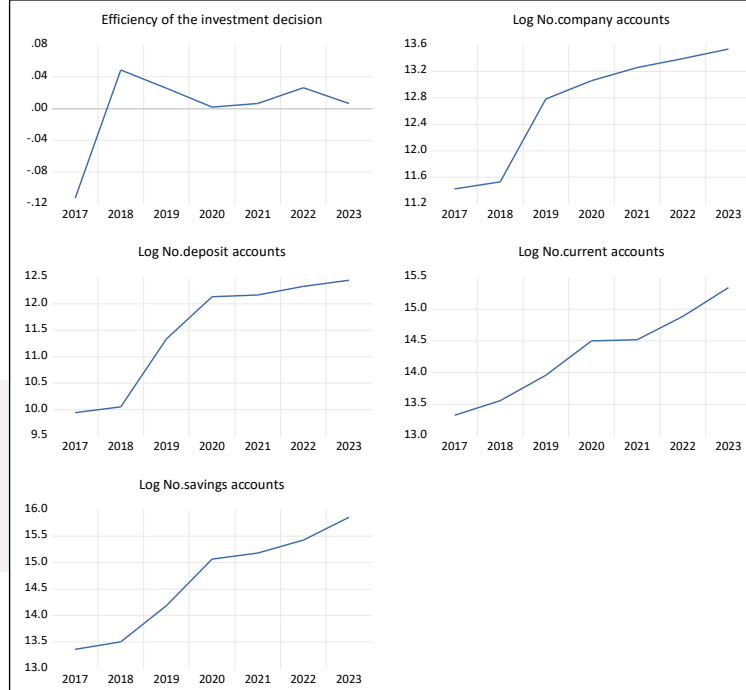
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يوضح الشكل (3) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع خدمات الدفع الالكتروني (عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكتروني وعدد نقاط الدفع النقدي)، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحني كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 ما يعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد خدمات الدفع الالكتروني. بينما يوضح الشكل (4) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية الأعداد على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين السلسلتين.

3- تحديد شكل منحنى كفاءة الاستثمار مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية)



الشكل (6)



الشكل (5)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية
وفق برنامج Eviews

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية وفق
الشكل المبعثر
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق
برنامج Eviews

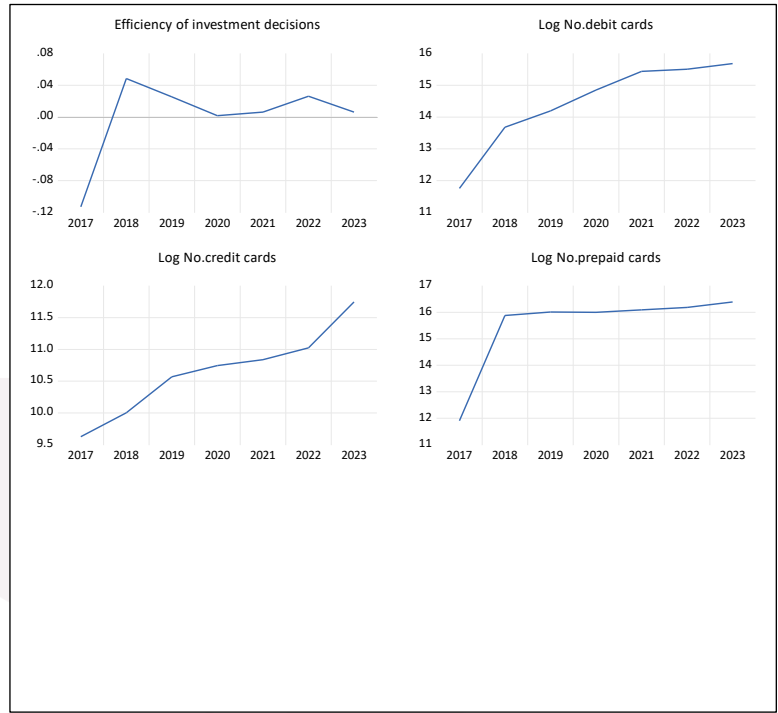
يوضح الشكل (5) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع كل من عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع وعدد الحسابات الجارية وعدد حسابات التوفير على التوالي، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 مايعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد الحسابات. بينما يوضح الشكل (6) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية الحسابات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين السلسلتين.

4- تحديد شكل منحنى كفاءة الاستثمار مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد البطاقات الالكترونية)



الشكل (8)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية وفق الشكل المبثّر المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews



الشكل (7)

منحنى كفاءة الاستثمار في المصارف مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (7) اتجاه منحنيات كفاءة القرار الاستثمار الذي تم قياسه وفق بواقي معادلة الانحدار (3) مع كل من عدد البطاقات المدينة والبطاقات الدائنة والبطاقات مسبقة الدفع، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى كفاءة الاستثمار يميل الى الاستقرار من عام 2018 ما يعني اتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المصارف العاملة في العراق وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد البطاقات باستثناء البطاقات مسبقة الدفع التي تميل الى الارتفاع بشكل مستقر نسبياً. بينما يوضح الشكل (8) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبثّر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية البطاقات الالكترونية على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين السلسلتين.

ثالثاً: مؤشر الخطر النظامي

تعد المخاطر النظامية نوع من أنواع المفاجآت، والتي تؤثر على العديد من الموجودات وبشكل متفاوت، ولهذا النوع من المخاطر آثار كبيرة على مستوى السوق المالي، ولهذا تسمى أحياناً بمخاطر السوق، والتي تختلف عن المخاطر غير النظامية التي قد تصيب موجود واحد بشكل فردي أو شركة واحدة فقط. ويعد عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو أسعار الفائدة أو التضخم، أمثلة على المخاطر النظامية التي قد تؤثر على عمل الشركات ككل، فضلاً عن الظروف السياسية والتي قد تؤثر بدورها على جميع الشركات تقريباً ولكن بدرجة متفاوتة من خلال تأثيرها على قيمة الموجودات التي تمتلكها الشركات (Ross, et.all, 2022: 437). لذا سيتم اعتماد بيتا كمقياس للمخاطر النظامية التي تواجه جميع المصارف العاملة في سوق العراق والأوراق المالية، من خلال الاعتماد على مؤشر قطاع المصارف في سوق العراق والأوراق المالية، إذ تعد بيتا مقياساً لحساسية السهم تجاه السوق وهو معامل إحصائي مشتق من تحليل الانحدار الخطي بين عوائد السهم وعوائد السوق ككل. لذا فقد تم الاعتماد على مؤشر قطاع المصارف كمؤشر يمثل المصارف المساهمة العاملة في العراق وعلى مؤشر سوق العراق والأوراق المالية لمعرفة تقييم درجة المخاطرة التي تواجه قطاع المصارف العراقية والذي يعد أساساً في اتخاذ القرارات الاستثمارية لهذه المصارف، عبر معرفة إلى أي مدى سيتحرك مؤشر قطاع المصارف إذا تحرك السوق صعوداً ونزولاً. ويتم قياسه كما يأتي:

$$Beta = \frac{cov (R_i, R_m)}{Var (R_m)} \dots \dots \dots (4)$$

إذ أن:

Beta: معامل بيتا مؤشر قطاع المصارف (درجة حساسية مؤشر قطاع المصارف تجاه التقلب في عوائد محفظة السوق).

: التباين المشترك بين عائد مؤشر القطاع المصرفي وعائد محفظة السوق. $cov (R_i, R_m)$

: التباين لعائد محفظة السوق. $Var (R_m)$

تم حساب عائد مؤشر السوق وعائد مؤشر القطاع المصرفي كما يأتي:

$$R_m = \frac{P - P_{t-1}}{P_{t-1}} \dots \dots \dots (5)$$

إذ أن:

: عائد السوق او عائد القطاع المصرفي. R_m

: سعر المؤشر في نهاية المدة. P

: سعر المؤشر في بداية المدة. P_{-1}

تم الاعتماد على البيانات الاسبوعية لنشرات سوق العراق للأوراق المالية لكل من مؤشر القطاع المصرفي وومؤشر السوق ككل للحصول على البيانات الخاصة لاحتساب المخاطر النظامية (بيتا) اي بواقع 50 مشاهدة في السنة على مدى كل عام وخلال مدة الدراسة 2017-2023، ليتناسب مع المشاهدات السنوية لمؤشرات الشمول المالي ولتتوافق مع مؤشر كفاءة قرار الاستثمار الذي تم احتسابه بشكل سنوي. وقد تطبيق نموذج بيتا كما في المعادلة (4)، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (7)

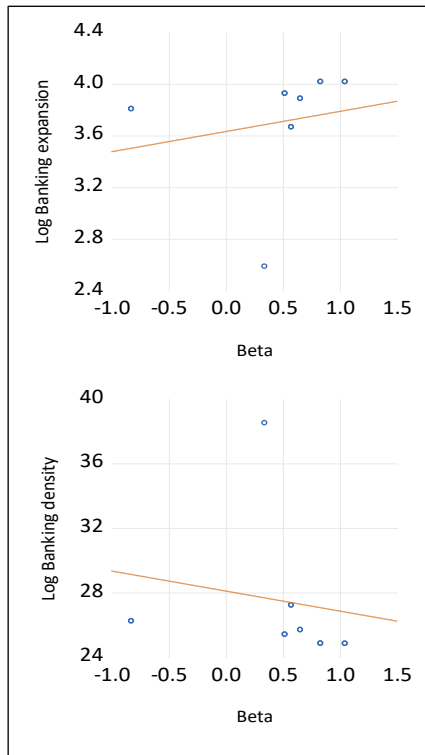
مؤشر الخطر النظامي (Beta) للمدة 2017-2023

السنة	الخطر النظامي (بيتا)
2017	1.040
2018	-0.833
2019	0.826
2020	0.513
2021	0.648
2022	0.569
2023	0.335

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الحاسبة الالكترونية.

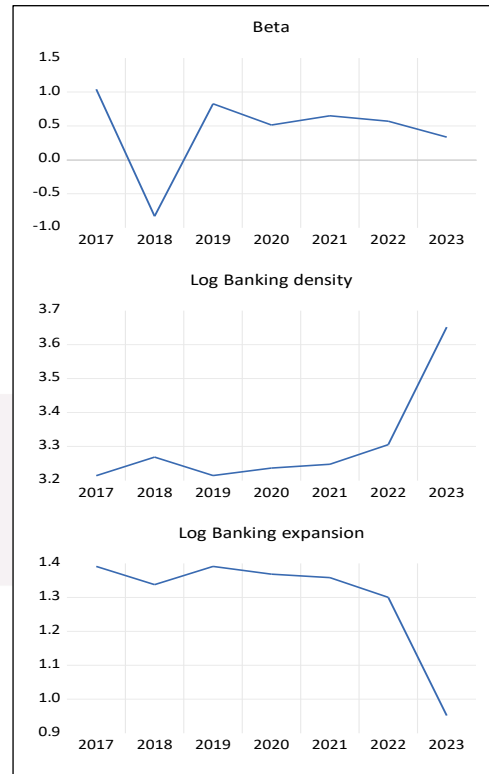
يوضح الجدول (7) قياس المخاطر النظامية التي تواجه القطاع المصرفي وفق المعادلة 4 عبر معرفة مدى تقلب مؤشر القطاع المصرفي نسبة الى التقلبات التي تواجه سوق العراق للاوراق المالية، . نلاحظ أن الخطر النظامي في عام 2017 قريب من الواحد الصحيح وبقيمة (1.04)، ما يعني أن مؤشر القطاع المصرفي يتحرك بنفس اتجاه وجدة السوق صعوداً ونزولاً، وفي عام 2018 ظهرت قيمة بيتا سالبة (-0.833) وهي قيمة نادرة الحدوث، وتعني أن مؤشر القطاع المصرفي يتحرك بعكس اتجاه حركة السوق في هذا العام، أي عند ارتفاع السوق سينخفض مؤشر القطاع المصرفي بنفس النسبة وبالعكس. أما في السنوات 2019-2023 ظهرت قيمة بيتا فيها أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مؤشر قطاع المصارف العراقي أقل تقلباً من مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ككل، أي أن المخاطر النظامية التي تواجه المصارف العراقية أقل من المخاطر الكلية التي تواجه السوق، وهذا مؤشر جيد يدل على استقرار المخاطر النظامية من عام 2019 لغاية عام 2023، وهذا يتوافق مع كفاءة القرار الاستثماري الذي ظهر في الجدول 6 والذي امتاز أيضاً باستثمار كفوء ومستقر إلى حد ما. ويمكن توضيح اتجاهات المخاطر النظامية للقطاع المصرفي مع مؤشرات الشمول المالي وفق الأشكال الآتية:

1- منحى المخاطر النظامية مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة والانتشار المصرفي)



الشكل (10)

منحى المخاطر النظامية مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي وفق الشكل المبستر
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

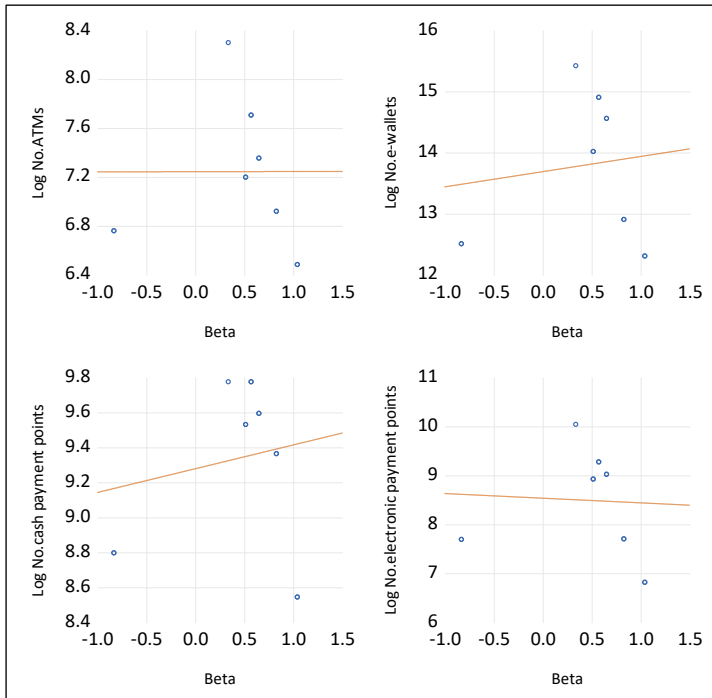


الشكل (9)

منحى المخاطر النظامية مع منحنيات الكثافة والانتشار المصرفي
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

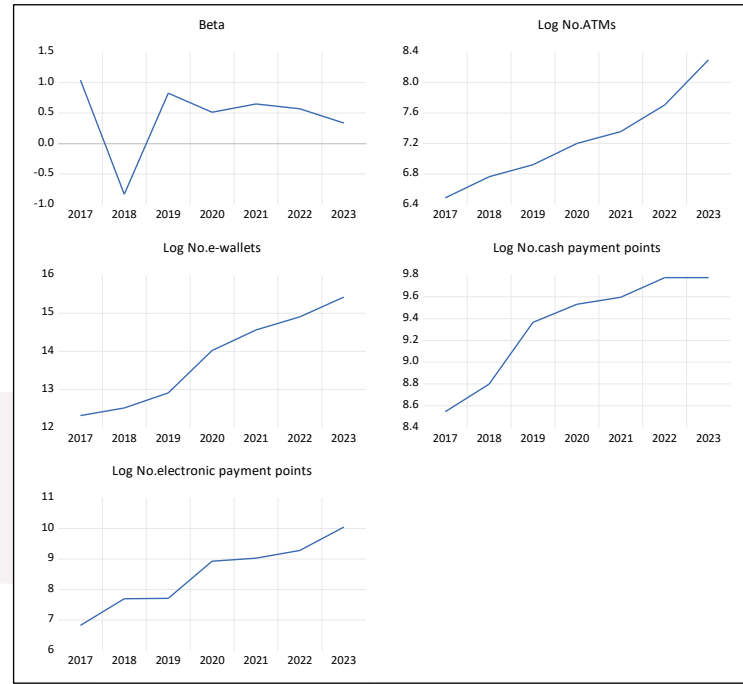
يوضح الشكل (9) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع كل من الكثافة المصرفية (Banking density) والانتشار المصرفي (Banking expansion)، ويتضح بأن اتجاه منحى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023، إلا أن منحى الانتشار المصرفي يوضح الانخفاض فيه وبالمقابل ارتفاع في منحى الكثافة المصرفية لسبب ازدياد عدد السكان وانخفاض عدد الفروع المصرفية مايعني ضعف الاتجاه بين الخطر النظامي والانتشار والكثافة المصرفية. بينما يوضح الشكل (10) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبستر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بالخطر النظامي على المحور الافقي وبقية المؤشرات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية ضعيفة بين كفاءة الاستثمار وبين الكثافة المصرفية، وعلاقة عكسية ضعيفة مع الانتشار المصرفي، وهو مايدل على ضعف مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق.

2- منحى المخاطر النظامية مع مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية (خدمات الدفع الالكتروني)



الشكل (12)

منحى المخاطر النظامية مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني وفق الشكل المبستر
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج
Eviews

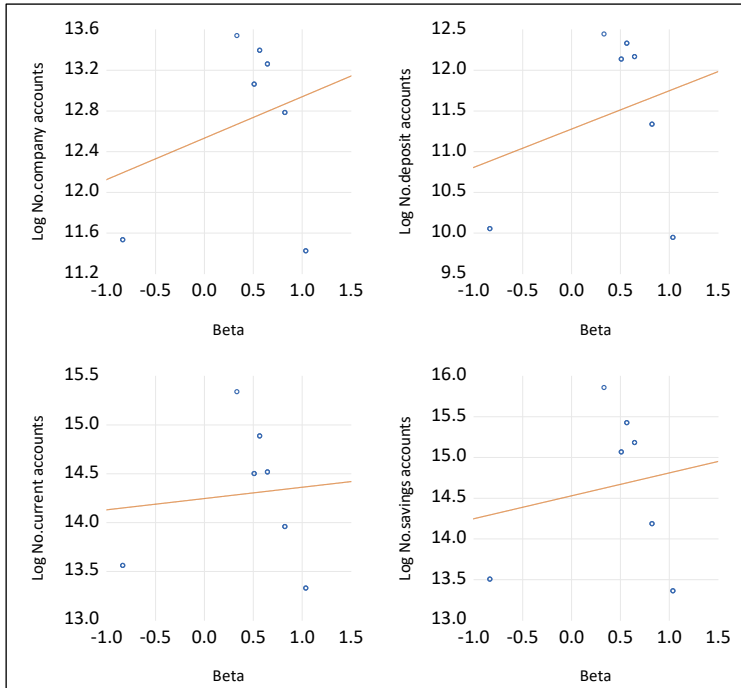


الشكل (11)

منحى المخاطر النظامية مع منحنيات خدمات الدفع الالكتروني
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج
Eviews

يوضح الشكل (11) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع خدمات الدفع الالكتروني (عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكتروني وعدد نقاط الدفع النقدي)، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023، وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد خدمات الدفع الالكتروني. بينما يوضح الشكل (12) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبستر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بالخطر النظامي على المحور الافقي وبقية الأعداد على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة ضعيفة بين السلسلتين، ومعنى ذلك انه وبسبب ان قيمة بيتا اقل من الواحد الصحيح ان ارتفاع مؤشر السوق يكون اكبر من ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي.

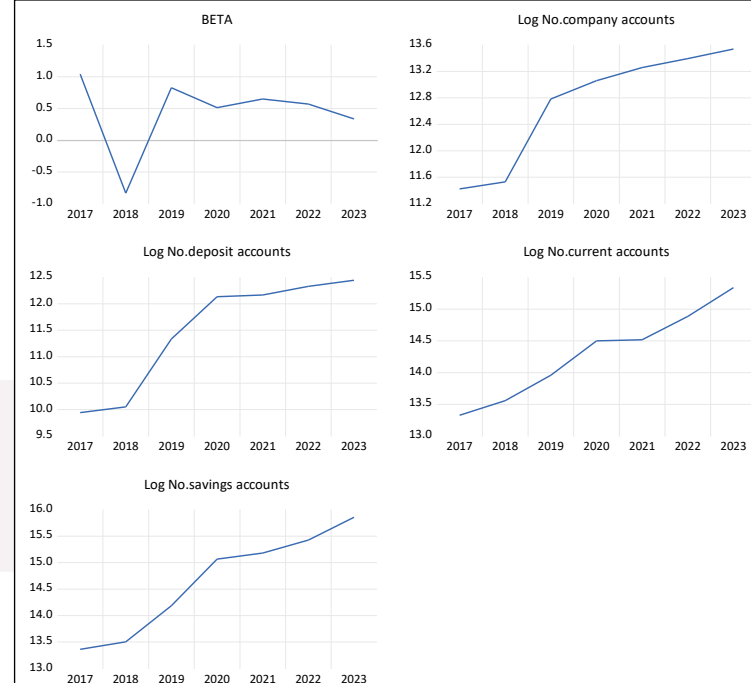
3- تحديد شكل منحنى المخاطر النظامية مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد الحسابات المصرفية)



الشكل (14)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية وفق الشكل المبعثر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews



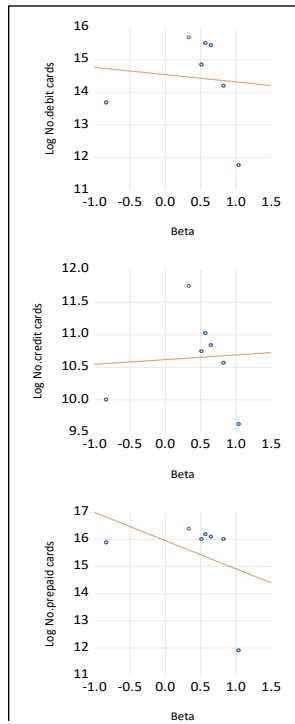
الشكل (13)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد الحسابات المصرفية

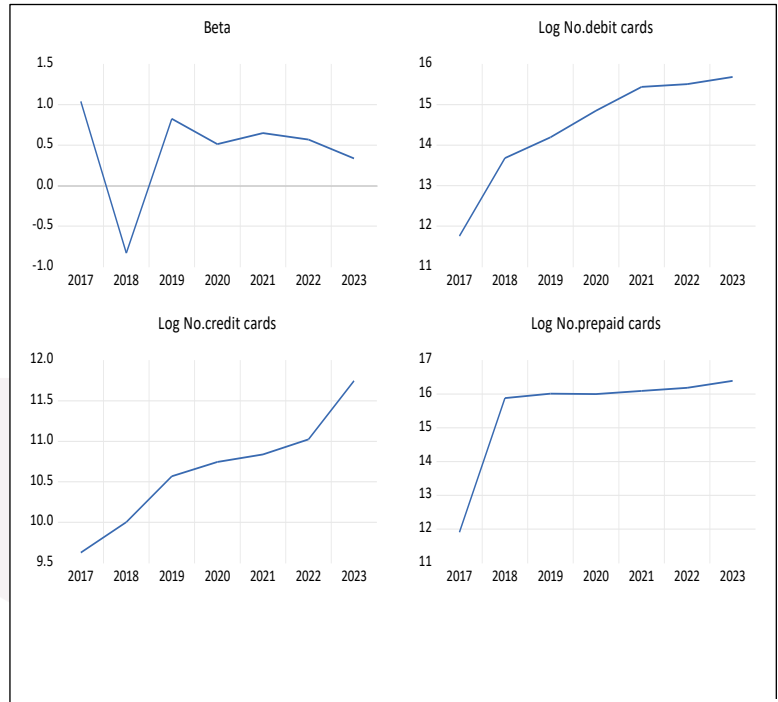
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (13) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع كل من عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع وعدد الحسابات الجارية وعدد حسابات التوفير على التوالي، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023 وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد الحسابات وتحديدأ من عام 2019 أي انه بانخفاض المخاطر تزداد استثمارات المصارف في أنشطة الشمول المالي. بينما يوضح الشكل (14) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعثر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بالخطر النظامي على المحور الافقي وبقية الحسابات على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية مباشرة بين سلاسل عدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع، بينما كانت تصاعدية ضعيفة لكل من سلاسل عدد حسابات التوفير وعدد الحسابات الجارية.

4- تحديد شكل منحنى المخاطر مع مؤشر استخدام الخدمات المالية (عدد البطاقات الالكترونية)



الشكل (16)



الشكل (15)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية وفق الشكل المبعر
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

منحنى المخاطر النظامية مع منحنيات عدد البطاقات الالكترونية
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج Eviews

يوضح الشكل (15) اتجاه منحنيات الخطر النظامي (بيتا) الذي تم قياسه وفق المعادلة (4) مع كل من عدد البطاقات المدينة والبطاقات الدائنة والبطاقات مسبقة الدفع، والتي تم قياسها باللوغاريتم للتخلص من مشكلة الحجم، ويتضح بأن اتجاه منحنى الخطر النظامي يميل الى الاستقرار من عام 2019 ثم الانخفاض بشكل مستقر نسبياً لغاية عام 2023 ، وهذا بطبيعة الحال يوضح الاتجاه الصعودي لعدد البطاقات باستثناء البطاقات مسبقة الدفع التي تميل الى الارتفاع بشكل مستقر نسبياً. بينما يوضح الشكل (16) العلاقة بين المتغيرات عن طريق الرسم المبعر (Scatter Plots) بين المتغيرات الخاصة بكفاءة الاستثمار على المحور الافقي وبقية البطاقات الالكترونية على المحور العمودي ونلاحظ بوجود علاقة تصاعدية بسيطة جداً مع عدد البطاقات الدائنة، وعلاقة غير واضحة مع عدد الحسابات المدينة وعدد البطاقات مسبقة الدفع، وقد يعود السبب في ذلك الى ان انخفاض المخاطر النظامية تعني انخفاض العائد على بعض الاستثمارات المصرفية والتي تعود الى طبيعة العلاقة الطردية بين العائد والخطر.

ثالثاً: تفسير كفاءة استثمار رأس المال والمخاطر النظامية في المصارف العراقية من مدخل الشمول المالي عند إدخال شريحة أكبر من المجتمع في النظام المصرفي تحت استراتيجية الشمول المالي، تتوزع المخاطر على عدد أكبر من المستفيدين بدلاً من تركيزها على عدد محدود من العملاء الكبار، حيث تزداد أعداد الحسابات المصرفية والودائع والمحافظ والبطاقات الإلكترونية، ما يعزز قدرة البنوك على إدارة السيولة بمرونة أكبر، كما تساهم في إدخال الأموال المتداولة من السوق الموازي إلى المصارف، فتزداد المعاملات المالية الرسمية التي تخضع للرقابة، ما يقلل من المخاطر التشغيلية والائتمانية، بل وحتى النظامية التي تواجه النظام المصرفي ككل، كما أن هذه الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية تتحول إلى موارد تمويلية تحتاج إلى استثمار، أي أن هذه الفئات الجديدة التي انضمت داخل النظام المالي عن طريق الشمول المالي يخلق مستثمرين جدد، ما يعني زيادة الطلب على الأدوات الاستثمارية.

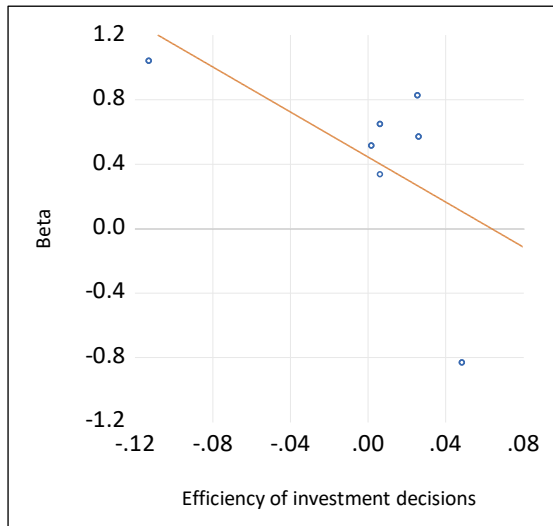
الجدول (8)

مؤشري كفاءة استثمار رأس المال (بواقي معادلة الانحدار) والخطر النظامي (بيتا) للمدة 2017-2023

السنة	بواقي معادلة الانحدار	الخطر النظامي (بيتا)
2017	-0.1129	1.040
2018	0.0485	-0.833
2019	0.0256	0.826
2020	0.0018	0.513
2021	0.0063	0.648
2022	0.0262	0.569
2023	0.0063	0.335

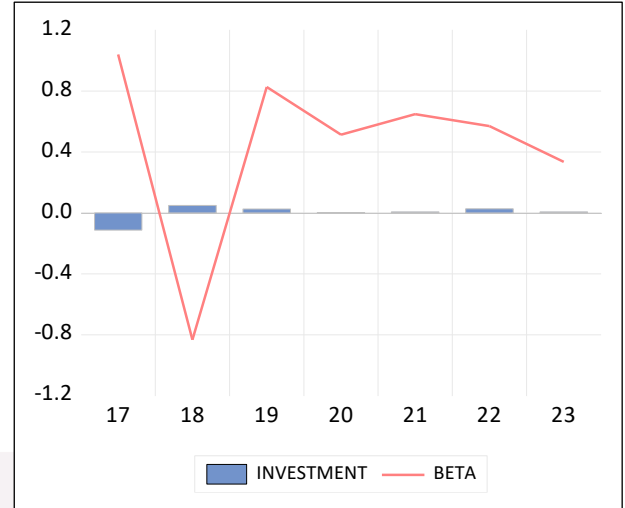
المصدر: من اعداد الباحث

تعني كفاءة الاستثمار قدرة المصرف على توظيف الموارد المالية بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن مقابل مستوى معين من المخاطر ، ويكون الاستثمار كفوءاً عندما يوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة، أي كلما زادت المخاطر النظامية تنخفض كفاءة الاستثمار مالم يتم ادارتها بشكل جيد وكما أن إدارة المصارف الكفوءة هي تلك التي تمتلك القدرة على التقليل من آثار هذه المخاطر وتحقيق عائد أفضل نسبياً، والشكلين الآتيين يوضحان اتجاه العلاقة بين المخاطر النظامية وكفاءة القرار الاستثماري في ظل استخدام مؤشرات الشمول المالي.



الشكل (18)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنى كفاءة القرارات الاستثمارية وفق الشكل المبعثر
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية وفق برنامج
Eviews



الشكل (17)

منحنى المخاطر النظامية مع منحنى كفاءة القرارات الاستثمارية
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية
وفق برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل (17) أن كفاءة الاستثمار تنخفض بسرعة مع ارتفاع المخاطر النظامية عند غياب الادارة الكفوءة، ففي عام 2017 بلغت قيمة بيتا (المخاطر النظامية) 1.04 وهي اعلى قيمة خلال مدة البحث 2017-2023 وقد بلغت قيمة بواقي معادلة الانحدار من معادلة قياس كفاءة القرارات الاستثمارية (-0.11) وتعد هي القيمة الاعلى ايضاً خلال مدة البحث، وكذلك خلال عام 2018 بلغت قيمة بيتا -0.83 وتعد ثاني اعلى قيمة خلال مدة البحث وكذلك نلاحظ وجود تحسن في كفاءة القرارات الاستثمارية التي بلغت قيمتها 0.05 والتي تعد ايضاً ثاني اعلى قيمة من قيم عدم كفاءة القرار الاستثمار كونها تعد ثاني اكبر قيمة بعيدة عن قيمة الصفر، ومنذ عام 2019 بدأت قيمة بيتا تستقر الى حد ما ما ادى الى استقرار كفاءة رأس المال بشكل نسبي. وبالمقابل يمكن القول أن وجود إدارة استثمار كفوءة ستقلل من أثر المخاطر النظامية وتحافظ على مستوى أعلى من الكفاءة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الاستنتاجات

أهم ماتوصل اليه البحث يمكن توضيحه من خلال الآتي:

- 1- الشمول المالي يعزز القدرة على الابتكار في المنتجات والخدمات المالية، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة استثمار رأس المال.
- 2- يظهر الشمول المالي كأداة فعالة في تحسين كفاءة استثمار رأس المال لدى المصارف، حيث يساهم في استغلال الموارد المالية بشكل أفضل وبالتالي زيادة العوائد.
- 3- هناك دور إيجابي للشمول المالي للتقليل من المخاطر النظامية، إذ يساهم في توزيع المخاطر عبر قاعدة أوسع من المستفيدين وتظهر مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية.
- 4- التفاوت في التغطية الجغرافية للشمول المالي وأهميته في تحقيق كفاءة الاستثمار وتقليل الخطر النظامي، إذ تبين انخفاض كل من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق خلال مدة البحث ما يشير إلى أهمية توسيع الخدمات المالية لتشمل جميع المناطق.
- 5- وجود مؤشرات للشمول المالي يمكن أن يساعد في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية واتخاذ إجراءات وقائية قبل وقوع الخسائر، كما أن التوسع في الشمول المالي يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة وتحقيق نمو مستدام لرأس المال المصرفي.
- 6- العلاقة بين الشمول المالي وكفاءة الاستثمار تظهر أهمية تكامل السياسات المصرفية مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة لتحقيق الاستفادة القصوى.
- 7- المصارف التي تتبنى أساليب تقييم أداء رأس المال بناءً على مؤشرات الشمول المالي تتمتع بقدرة أكبر على تحسين توزيع الموارد وتقليل الهدر المالي.
- 8- أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين كفاءة استثمار رأس المال ومؤشرات الشمول المالي كانت قوية وإيجابية وتساعدية. حيث أسهم مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، ممثلاً بخدمات الدفع الإلكتروني في تعزيز قدرة المصارف على توظيف رأس المال بكفاءة أكبر، كما ساهم مؤشر استخدام الخدمات المالية، المتمثل بعدد الحسابات المصرفية وعدد البطاقات الإلكترونية، في زيادة فعالية استثمار الموارد المالية. وبذلك يتضح أن كل من التوسع في الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة استخدام هذه الخدمات يرتبطان ارتباطاً مباشراً وفعالاً بتحسين كفاءة استثمار رأس المال في المصارف.
- 9- أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الخطر النظامي ومؤشرات الشمول المالي كانت قوية وإيجابية، حيث تبين أنه كلما انخفض مستوى الخطر النظامي في المصارف، زادت مؤشرات الشمول المالي، ممثلة بعدد حسابات الشركات وعدد حسابات الودائع. ويشير ذلك إلى أن تعزيز الشمول المالي يساهم في تقليل المخاطر النظامية.

المقترحات

تم صياغة مجموعة مقترحات استناداً إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وكما يلي:

- 1- تطوير سياسات مصرفية تشجع على زيادة الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع.
- 2- تصميم برامج توعية مالية تستهدف العملاء لتعزيز استخدام المنتجات والخدمات المصرفية بشكل فعال.
- 3- أهمية استخدام مؤشرات الشمول المالي كجزء من أدوات تحليل المخاطر الداخلية للمصارف لتحسين إدارة رأس المال.
- 4- تعزيز الاستثمارات في التقنيات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية لتوسيع نطاق الشمول المالي.
- 5- إعداد دراسات دورية لمراقبة العلاقة بين الشمول المالي وكفاءة الاستثمار والمخاطر، بهدف تعديل السياسات المصرفية بما يتناسب مع تغيرات السوق.

المراجع باللغة العربية

- 1- تقرير الاستقرار المالي لعام 2023، 2023، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 2- تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، 2022، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 3- تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، 2021، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 4- النشرة الاحصائية السنوية، 2023، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 5- النشرة الاحصائية السنوية، 2022، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 6- النشرة الاحصائية السنوية، 2021، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 7- النشرة الاحصائية السنوية، 2020، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- 8- الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق 2015-2018، 2018، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، مزارعة التخطيط، العراق.
- 9- الذبحاوي، حسن كريم وشاكر، آمال حسين وناصر، جيهان علي، 2024، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، مجلد 2، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد.

المراجع باللغة العربية

- 1- Nasir, *et.all*, 2018, Impact of Investment Efficiency on Cost of Equity: An Empirical Study on Shariah and Non Shariah Compliance Firms Listed on Pakistan Stock Exchange , Pakistan Administrative Review , Vol. 2, No. 3.
- 2- Chand, Shasnli Avinesh. Singh, Baljeet. And Chand, Anish, 2025, The Impact of Financial Technology (FinTech) on Bank Risk-Taking and Profitability in Small Developing Island States: A Study of Fiji, journal of Risk and Financial Management, Vol. 18, Issue 7.
- 3- Chen, JG. Smith, David and Wirth, Carolyn, 2017, How is investment efficiency related to investment transparency?, [30th Australasian Finance and Banking Conference 2017](#).
- 4- Emawati, Ida Ayu Agung & Budiasih, I Gusti Ayu Nyoman, 2020, Effect of Financial Statements Quality on Information Asymmetry and Investment Efficiency as Moderating Variable in Mining Companies, Research Journal of Finance and Accounting , Vol.11, No.8.
- 5- Marcelin, I et.all, 2022, Financial inclusion and bank risk-taking: the effect of information sharing, [Finance Research Letters, Volume 50](#).
- 6- Ibrahim, Asmaa Ibrahim Abd-ElRehim, 2021, The Impact of Risk Disclosure on Investment Efficiency: Evidence From Egypt, Alexandria Journal of Accounting Research, First Issue, Vol.5.
- 7- Le, Thai-Ha. Chuc, Anh Tu and Hesary, Farhad Taghizadeh, 2019, Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia, [Borsa Istanbul Review Volume 19, Issue 4](#),

- Nguyen, Thi Bao Chau & Nguyen, Quoc Nghi, 2025, Enhancing R&D investments through investment efficiency in multi-business firms: the roles of cash holdings and growth opportunities, Cogent Business & Management, Vol. 12, no. 1. -8
- Ozili, Peterson K., 2025, Financial inclusion in banking: A literature review and future research directions, MPRA Paper No. 124259. [Financial inclusion in banking: A literature review and future research directions Munich Personal RePEc Archive](#) -9
- Ozili, Peterson K., 2021, Has financial inclusion made the financial sector riskier?, [Journal of Financial Regulation and Compliance](#) , -10
- Ross, Stephen A. Westerfield, Randolph W.& Jordan, Bradford D., 2022, Fundamentals of CORPORATE FINANCE, Thirteenth Edition, Published by McGraw Hill LLC, America. -11
- Saputra, Muhamad Faeqi Hadi & Majid, Mariani Abdul, 2020, Unimed International Conference on Economics Education and Social Science. -12
- World Bank Group, 2023, Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>. -13
- Xu, Qiuyan & Sun, Wu , 2022, Does financial inclusion promote investment and affect residents' happiness?—Evidence from China, Sec. Organizational Psychology Volume 13 - 2022 | <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.988312>. -14